مأزق فرط الانتباه

بسمة النسور

قالت السيدة الحانقة المُكترثة بالشأن العام، مخاطبة نفسها، بعد أن اعتراها اليأس من كلّ شيء: يزدحم رأسي بكمّ هائلٍ من المشاهد اليومية المثيرة للغيظ، التي تتسلّل إلى أحلامي فتحيلها سلسلةً من الكوابيس الثقيلة الضاغطة، وتفسد عليّ ساعات نومي الشحيحة أصلاً. أحاول أن أبتعد عن وسائل الإعلام، ومواقع التواصل الاجتماعي، والفعاليات الثقافية؛ من ندوات وحفلات توقيع لإصدارات جديدة، ومعارض وأسابيع سينمائية، وحفلات موسيقية ومهرجانات مسرح، غير أنّي أخفق في ذلك تماماً، وأجد نفسي مُتورّطةً في مأزقِ فرطِ الانتباه، وهذا مبعث كآبتي وإرهاقي طوال الوقت، ألا يقال في الدارجة للشخص الغاضب الحردان، في دلالة لعدم الاكتراث بشأنه، «اضرب رأسك بالحيط» أو «روح بلّط البحر». هذا بالضبط ما يخطر ببالي أن أفعله، لا أعرف إذا فعلها أحدٌ قبلي، سيكون جيّداً لو أتعلّم من تجربته. لنفرض جدلاً أنّ كلّ حردان من هذا العالم سيقوم فعلاً بضرب رأسه في أقرب جدار، وقد يتطرّف ويشرع في تبليط أقرب بحر، على الأرجح، أنّ الجدران جميعها سوف تتهاوى، وستتحوّل البحار إلى مساحات مبلّطة عديمة الجدوى، ترى لو جرى ذلك المشهد السريالي المُسيطر على مخيّلتي، هل سيتلاشى الغضب من نفسي المقهورة، المجبورة على معايشة واقع مُلتبس مُمعن في التناقض واللامعقول؟ هل سأكفّ عن المبالغة في الانفعال وأنا أتابع تصريح مُمثّلة عالمية صفيقة ترتدي زيّ ماري أنطوانيت في مناسبة سخيفة، لتلمز من قناة وضع أهلنا المأساوي في غزّة، الذين التهمهم الجوع، فتقول، متظارفةً، بكلّ وقاحة وقلّة حياء وبلادة وانعدام ذمّة وضمير، جملة «فليأكلوا البسكويت»، لتندلع بعدها أكبر حملة على مستوى العالم لمقاطعة أمثالها من المشاهير (كثيرون منهم عرب أقحاح)، الذين تجاهلوا المقتلة الدائرة في غزّة وواصلوا بث تفاهاتهم، وحقّقت الحملة نجاحاً كبيراً جعلت هؤلاء يخسرون أعداداً هائلة من متابعيهم الذين استجابوا للحملة النبيلة؟ كيف لا أحطّم الشاشة وأنا أشاهد مُمثّلة لبنانية، لها جمهور عريض، تتباهى بكلّ غباء وجهل بتناول وجبة «ماكدونالدز صهيونية»، ثم تتراجع خشية خسارة متابعيها، وتعتذر إلى جمهورها عن تلك السقطة، وتشطب المقطع بعد تعرّضها لموجة من السخط والاستياء؟ كيف أضبط أعصابي وأنا أشاهد نجوماً ونجماتِ الغناء العربي يقيمون الحفلات منذ اليوم الأوّل للعدوان الآثم على المدنيين العزّل، من دون أن يفكّر أحدهم، ولو من باب رفع العتب، في تخصيص ريع هذه الحفلات أو جزء منها لدعم أهل غزّة المنكوبين، في حين يتصدّى نجومٌ ونجماتٌ عالميون من وزن سوزان سارندون وميل جيبسون، وغيرهما كُثر، لفضح جرائم الصهاينة، التي فاقت كلّ تصور، غير عابئين بتهم جاهزة ملفّقة مثل معاداة السامية، ومساندة الإرهاب، اللتين ستؤثّران، حتماً، على فرصهم في الحصول على أدوار جديدة، وذلك انسجاماً مع ضمائرهم الحيّة التي ترفض الضيم وتنحاز من دون تردّدٍ أو حساباتٍ شخصيةٍ إلى الطرف المظلوم؟... نماذج مُشرّفة كهذه، تثلج القلب وتواسي الروح المكسورة، وتزيد مقدار الغيظ من بعض أبناء جلدتنا، ممّن تنكّروا لعروبتهم من أجل مكاسب ضئيلة لن تغنيهم عن جوع مزمن استقرّ في نفوسهم المريضة، رغم تكدّس المجوهرات في خزائنهم والسيارات الفارهة والطائرات الخاصة المصطفّة في مرآبهم، وعن كرامة وعزّة نفس تخلّوا عنها طائعين خانعين متنكّرين جاحدين. ذلك كلّه، وأكثر، من مشاهد مؤسفة، تُحفر في رأسي المُثقلِ على مدار الساعة، وتنغّص عليّ كلّ لحظة تمرّ في هذا العمرِ المُشرع على الغضب والحزن وخيبة الأمل، لأُعلن حردي، وأحاول البحث عن جدار صلب متين غير قابل للتصدّع كي أضرب رأسي به، بكلّ ما أوتيت من قوّة، غير آسفة عليه.

إلى أين يأخذنا الصراع الأميركي الصيني؟

سامر خير أحمد

قد يبدو أن السياسة الأميركية تجاه الصين انقلبت، من بداية مزاولة الرئيس جو بايدن مهام ولايته الرئاسية الأولى مطلع عام 2021 واقترابها من نهايتها اليوم في منتصف عام 2024، قبيل الانتخابات المُقبلة، التي قد تمنحه ولاية ثانية أو تُبعده عن البيت الأبيض. فقبل ثلاث سنوات كانت واشنطن تحشد قواتها في محيط الصين، وتسعى إلى تجييش العالم ضدّ بكين، أمّا اليوم، فالبَلَدان يتبادلان الزيارات الدبلوماسية، ويتحدّثان عن الحيلولة دون وقوع سوء تفاهم، فهل تغيّرت الأحوال حقّاً؟

لا يبدو ذلك دقيقاً، فالانفتاح الدبلوماسي من واشنطن تجاه بكين ربّما يكون محاولةً من إدارة بايدن لقطف ثمار ضغطها على الصين خلال السنوات الثلاث الفائتة. كأنّها تقول لبكين: أنتم الآن تحت تهديدنا المباشر، ما رأيكم أن تنفذّوا مطالبنا؟ أي التوقّف عن محاولة تغيير النظام العالمي. لكنّ إدارة بايدن تحاول تلطيف هذا التهديد باستعمال عبارات دبلوماسية مثل «إدارة التنافس بمسؤولية»، و«حماية المصالح المشتركة» للبلدَين، كما لو أنّها تتراجع عن سلوكها الهجومي السابق، بينما لا يمكن أن يكون الأمر كذلك، لأنّ جوهر الصراع بين البلدَين الكبيرَين ليس المصالح التجارية والمكاسب الاقتصادية، بل هو الكوكب كله ونظامه العالمي. إنه صراع ليس فيه حلول وسط: فإما أن تواصل الولايات المتّحدة تفرّدها أحادي القطبية، أو أن يتحوّل العالم نظاماً متعدّدَ الأقطاب تتقاسم قيادته الولايات المتّحدة والصين.

لقد انطلقت استراتيجية بايدن في بداية ولايته الرئاسية من يقينها بأنّ الصين تسعى إلى مراجعة النظام الدولي، القائم منذ نهاية الحرب الباردة الأميركية السوفييتية، قبل أكثر من ثلاثة عقود، بحيث تعترف الدول بالمكانة الجديدة التي تشغلها الصين بعد نجاحاتها الاقتصادية الهائلة. وهو النظام الذي تسمّيه الصين «مجتمع المصير الإنساني المشترك». وأدركت إدارة بايدن أنّ الصين أصبحت أكثر عدائية في تحقيق مصالحها الدولية منذ اتباع مبادرة الحزام والطريق، ساعية إلى تقييد وصول الدول المصدّرة إلى الأسواق الدولية، التي تسيطر عليها، مقابل وصولها هي بحريّة إلى مختلف الأسواق العالمية، عبر إبرام اتفاقيات نوعية من خلال تلك المبادرة، تمنحها السيطرة على الموانئ ومعابر التجارة الدولية. ونظرت إدارة بايدن بقلق إلى لجوء الصين لإقامة منظّمات دولية جديدة تستثني من عضويتها الولايات المتّحدة والقوى الأوروبية، وإلى اتساع حضور الصين في أفريقيا عسكرياً واقتصادياً وتقنياً، وسعت إلى تقويضه بالمزاوجة بين تقديم وعود اقتصادية وسياسية للدول الأفريقية، والتحذير من مخاطر أمنية للعلاقة الحميمة مع الصين. كذلك تجاه ارتفاع اعتمادية الولايات المتّحدة على الواردات الصينية، خصوصاً في مجال الخدمات الأساسية، بما فيها الطبّية والعلاجية. كما اعتبرت أنّ الصين تشكّل خطراً على الولايات المتّحدة في مجال التكنولوجيا.

خلال السنوات الثلاث، نجحت الولايات المتّحدة في توتير الأجواء على جانبي مضيق تايوان، عبر التحذير من سعي الصين لاحتلال الجزيرة. ردّت بكين بمناورات عسكرية متتالية تجاوزت «خط المنتصف»، الذي يفصل بين الصين الشعبية الشيوعية، والصين الوطنية صديقة الغرب وحليفة واشنطن. وأبرمت الولايات المتّحدة اتفاقية تحالف عسكري في كامب ديفيد مع اليابان وكوريا الجنوبية، كذلك تفاهمات «أوكوس» مع بريطانيا وأستراليا، التي تساعد فيها واشنطن ولندن أستراليا لتطوير ونشر غوّاصات تعمل بالطاقة النووية، مقابل تعزيز الوجود العسكري الغربي في منطقة المحيط الهادئ. تدخّلت الولايات المتّحدة أمنياً، أيضاً، في محيط الصين، فاتفقت مع الفيليبين على دعمها لتوسيع نفوذها في بحر الصين الجنوبي على حساب الصين، وتقاربت مع فيتنام التي تربطها علاقات حسنة ببكين، ومع الهند، التي يمكنها أن تشغل الصين بكثير من المشكلات؛ الحدودية والأمنية والاقتصادية.

وقفت الصين تتفرّج على مغامرات جارتها كوريا الشمالية، التي أثارت ذعر اليابان وكوريا الجنوبية، كما لو أنّها تباركها، خصوصاً، إطلاق بيونغ يانغ مئات الصواريخ الباليستية التي يمكن أن يصل مدى بعضها إلى سواحل الولايات المتّحدة. كذلك تقاربها العسكري مع روسيا بالتزامن مع تقلّبات الحرب الروسية الأوكرانية، التي يقول الغرب إنّ موسكو احتاجت بسببها الحصول على ذخائر ومعدّات من كوريا الشمالية، في مقابل مساهمتها في تطوير البرنامج العسكري لنظام كيم جونغ أون. بينما انقطع التواصل بين الكوريتيْن وتوتّرت الأجواء على الحدود. وأطلقت الصين مناورات عسكرية ودوريات أمنية بالشراكة مع روسيا، وتقاربت منها اقتصادياً عقب حظر أوروبا استيراد الغاز من موسكو، فساهمت في الحيلولة دون انهيار الاقتصاد الروسي، واستفادت من الأمر، في الوقت نفسه، بشرائها الغاز بأسعار تفضيلية، بينما تتالت المناورات العسكرية التي نفّذتها واشنطن مع اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا والهند والفيليبين، وحلفائها في محيط الصين كافّة.

> الانفتاح الدبلوماسي بين واشنطن وبكين لم يغيّر «استراتيجية الردع المتكامل تجاه الصين»؛ العنوان الرئيسي لولاية بايدن الأولى

لكن الانفتاح الدبلوماسي، اليوم، بين واشنطن وبكين، لم ينل من هذا التوتر العسكري، ولم يغيّر «استراتيجية الردع المتكامل تجاه الصين»، التي هي بمثابة العنوان الرئيسي لولاية بايدن الأولى، والتي ما تزال واشنطن بموجبها تفرض حظراً على وصول الأجيال الجديدة من الرقائق الإلكترونية إلى الصين، كذلك آلات تصنيعها، وتسعى لتوطين صناعتها على الأراضي الأميركية، بدلاً من تايوان، كي تحميها من إمكانية قيام الصين بقطع إمداداتها أو السيطرة عليها في حال اجتاحت تايوان. وما تزال واشنطن تمنع الاستثمار في مجال الحوسبة الكمّية والذكاء الاصطناعي على الأراضي الصينية، وهي إجراءات ردّت بكين عليها بمنع تصدير المعادن النادرة اللازمة لتصنيع الرقائق الإلكترونية إلى الولايات المتّحدة، وفرضت قيوداً أمنية على الشركات الأجنبية في الصين بدعوى مكافحة التجسّس. عن أي تفاهم، إذن، يتحدّث البلدان اليوم؟ إنّه تفاهم تحت أسنّة الحراب ولمعان السيوف، لذلك هو محاولة لجسّ النبض والتقاط الأنفاس قبل عودة الأجواء السياسية للتوتّر. لا يقبل النظام العالمي القسمة على اثنيْن إلا لو قبل واحدٌ من الطرفيْن تقديم تنازلات عن أهدافه الاستراتيجية، وهو أمر لن تفعله واشنطن بالتأكيد، ولا يبدو أن بكين ستقبله، وهي تدرك أنّ أوراق لعب كثيرة ما تزال في جعبتها، بما فيها مواصلة السيطرة على الأسواق العالمية، والنجاح في التوصّل إلى تصميم وتصنيع أجيال جديدة ومتطوّرة من الرقائق الإلكترونية، فضلاً عن مدّ نفوذها السياسي إلى مناطق جديدة، بفضل مبادراتها الاقتصادية، لتتشارك النفوذ مع واشنطن، كما في جنوب آسيا والخليج العربي، وصولاً إلى التحوّل إلى أكبر اقتصاد في العالم قبل منتصف القرن. مزيدٌ من التوتّر في العالم، هو النتيجة المُنتظرة لهذا الصراع الأميركي الصيني خلال السنوات المُقبلة.

(كاتب من الأردن)

كاريكاتير

عماد حجاج

بين واجبَي الاعتذار والإنكار في تونس

المهدي مبروك

يحتدم الجدل في تونس، هذه الأيام، في صفحات التواصل الاجتماعي، بشأن مسألة الاعتذار، ويدور نقاش ساخن بشأن توقيت هذا الاعتذار ودلالاته، وفائدته أصلاً. يأتي هذا الجدل المحتدم على إثر تدوينات وتصريحات إعلامية عبّر فيها أصحابها عن اعتذارهم عن «العشرية السوداء»، التي حكمت فيها حركة النهضة وحلفائها. وقد صدرت هذه الاعتذارات من مثقفين، منهم الجامعية ألفة يوسف، ومناضلين وإعلاميين، وبعض الفنانين أيضاً. تتضمّن هذه الاعتذارات جملة أخطاء يعتبر هؤلاء أنّهم قاموا بها خلال تلك الفترة: الافتراء على حركة النهضة و«الترويكا» عموماً، والدعوة إلى إرباك المسار الانتقالي من خلال افتعال الأحداث والاشتباك مع «النهضة» في الشارع، وأخيراً، مساندة انقلاب 25 يوليو (2021). يضيف جلّهم، أنّه رغم تحرّش جمهور «النهضة» بهم، في مختلف شبكات التواصل الاجتماعي، فإنّ «النهضة» لم تحاكمهم، ولم تسجنهم، بل تركت لهم الفضاء العمومي والافتراضي حرّاً إلى حدّ الفوضى.

تتالت هذه الاعتذارات إلى حدّ أنّها شكّلت موجة، ولا ندري تماماً ما الذي دفع هؤلاء إلى إعلان اعتذاراتهم الآن تحديداً؟ غير أنّ للاعتذار علاقة وثيقة بالسياقات التي مرّت بها البلاد، خصوصاً، بعد التوقيفات التي طاولت صحافيين ومحامين ونشطاء جمعيات حقوق المهاجرين تحديداً. وكان القضاء قد وجّه إليهم تهماً تتعلّق، عموماً، بالإساءة إلى الغير، فضلاً عن تبييض الأموال والتآمر. نال الإعلاميان برهان بسيس ومراد الزغيدي سنة سجناً، في حين تُحال المحامية سنيا الدهماني على المحكمة خلال الأسابيع المقبلة. وقد دفعت موجة التوقيفات، هذه، هؤلاء، فضلاً عن الرأي العام، إلى استشعار الخطر الحقيقي الذي يهدّد، فعلاً، حرّية التعبير وأبسط حقوق الإنسان. نظّمت خلال السبت الماضي مظاهرةً، تعدّ رمزية هامة، رغم أنّ الأعداد كانت متوسّطة، واقتصرت على المكوّنيْن الطلابي والنقابي، غير أنّها شكّلت حدثاً جريئاً بكلّ المعاني، فلقد تمكّنت، بعد أن خرجت من مقرّ نقابة الصحافيين التونسيين، من رفع شعاراتٍ حادّة اختفت خلال السنوات الأخيرة التي أعقبت الانقلاب، وتتوجّه رأساً إلى أعلى السلطة، كما أنّ المظاهرة تمكّنت من دخول شارع الحبيب بورقيبة، الذي مُنعت فيه التظاهرات أيضاً، ولربّما كان رفع الحواجز الحديدية عنه منذ أسابيع قد فتح شهيّة الشباب المُتظاهر.

موجة الاعتذارات، تلك، عدّها بعضهم جزءاً من بداية حملة انتخابية مُبكّرة يقودها خصوم سعيّد، بل ذهب مناصرو الرئيس إلى حدّ اتهام منذر الزنادي المقيم في منفاه الاختياري بباريس، الذي أعلن اعتزامه الترشّح خلال الرئاسيات المقبلة، أنّه وراء هذه الحملة التي تحرص على إحراج الرئيس قيس سعيّد، وعلى تذكيره بحصيلة عهدته الضحلة. في حين ذهب بعضهم إلى الاعتقاد أنّها آخر صيحة فزع، قبل أن تتمكّن آلة الجرف الرهيبة من اكتساح آخر المربّعات المتبقّية. كان العديد ممن ساندوا سعيّد ينتظرون تصحيحياً للثورة التي حادت عن مسارها، وسمّوا حسنة النيّة هذه بـ«المساندة النقدية»، غير أنّهم ظلّوا ينتظرون هذه اللحظة التي جرف فيها النظام آخر مربّعات مكتسبات عشرية الانتقال، ليتيقنوا أنّ الأمر لا علاقة له بإصلاح انحرافات العشرية، وهي كثيرة، إنّما الأمر العودة إلى دولة الاستبداد. لم تجد موجة الاعتذارات، تلك، ترحيباً من التونسيين، خصوصاً المنخرطين في مختلف أشكال الجدل العمومي، بل جوبهت بكثير من الصدّ، وبالاستهزاء أيضاً، فاعتبرها بعضهم اعتذاراً مُعوّماً لا يمت بصلة إلى أخلاقيات الاعتذار، التي فيها اعتراف بالخطأ والوقوف عنده، وبيان دواعي الوقوع فيه، فضلاً عن ذكر المتضرّرين منه، وفي هذه الحالة هم الإسلاميون والبلاد وتجربة الانتقال الديمقراطي، وهي مسائل عديدة لم يقف عندها المعتذرون. أمّا بعضهم الآخر، فاعتبروا هذا من قبيل موجة الاعتذار التي تلت سقوط زين العابدين بن علي، التي لم تدُم طويلاً، وعادت حليمة إلى عادتها القديمة، حين انتصب المعتذرون السابقون سادة النصح والإرشاد. وأخيراً، فقد ذهب من تبقّى من رافضي موجة الاعتذار، هذه، إلى القفز من السفينة التي بدت لهم تترنّح قبيل الموعد الانتخابي الذي لا يزال التونسيون يأملون في أن يكون محطّةً للتخلّص من هذه التجربة، واستئناف مسار ديمقراطية، لا ندري ما هي مقدماتها إن أمكن التخلّص من الرئيس ديمقراطياً، أي بالاحتكام إلى صناديق الاقتراع التي رفعته رئيساً شرعياً، رغم كلّ المآلات المخيّبة التي انتهت إليها عهدته.

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

عندما يخرج الذكاء الاصطناعيّ عن التكنولوجيا

نجم بو فاضل

خطا الاتحاد الأوروبي، في الأوّل من فبراير/ شباط 2024، خطوةً جديدةً نحو المصادقة النهائيّة على ما أصبح يُعرف بقانون الذكاء الاصطناعي (AI Act)، الذي يتطلّع إلى أن تنضبط بموجَب أحكامِه الحدودُ، التي ينبغي ألّا يتجاوزها استخدامُ هذه الطاقة الجديدة، التي تتطوّر على نحو مطّرد يثير الدهشة والريبة والرهبة والإعجاب والقلق، في آن. وقد تمثّلت هذه الخطوة في موافقة المجلس الأوروبي الذي يتألّف من رؤساء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أو رؤساء حكوماتها (27 دولة أعضاء)، على النصّ الذي يحتوي على رزمة من الأحكام التي سبق أن طرحتها اللجنة الأوروبيّة قبل ثلاث سنوات. وتهدف هذه الأحكام إلى تحديد معيارٍ قياسي (standard) شامل يُقاس به المدى الذي تنشط فيه هذه التكنولوجيا، ذلك أنّ القدرات (الخارقة) التي تُظهرها تُنبئ باحتمال خروجها نحو المجال الذي فيه تتولّى زمام المبادرة، فتصبح المتحكّمة الأولى في مسرى الحياة بصورة عامّة، وفي حياة الإنسان بصورة خاصّة. وفي 13 مارس/آذار الماضي، أي بعد شهر من مصادقة الاتحاد الأوروبي، أقرّ البرلمان الأوروبيّ هذا القانون، ليدخل حيّز التنفيذ مطلع هذا الصيف، في السنة الانتخابيّة التي تشهدها أوروبا (الانتخابات بين 26 و29 من يونيو/ حزيران المُقبل، والتي يجدّ فيها اليمين السعي ليفوز بغالبيّة المقاعد)، على أن يبدأ العمل على تطبيقه كاملاً بداية العام 2026، مع احتمال البدء بتطبيق بعض البنود الملحّة فوراً، كالتي تترك حياة الإنسان اليوميّة والمهنيّة في مأمن من العواقب التي قد تنجم عن استخدام هذه التكنولوجيا استخداماً مفرطًا أو في غير مكانه. فقانون الذكاء الاصطناعيّ يعمد إلى المحافظة على التوازن الذي ينبغي أن يقوم بين التجديد المتسارع والأمان الضروريّ، ذلك أنّ هذا الجانب المُتقدّم من التكنولوجيا يذهب، عن قصد أو بطريقة عفويّة، انطلاقاً من النعت الذي نُعِت به وهو الذكاء، إلى الاستيلاء على موقع الإنسان، على المستويين الفردي والجماعي، في مسرى التاريخ. وقد استبان ذلك بصريح عبارة أدلى بها، في 9 مارس/ آذار 2024، الرئيس التنفيذي لشركة تسلا الأميركيّة للسيّارات الكهربائيّة، إيلون ماسك، متوقّعاً أن يصل تطوير الذكاء الاصطناعيّ إلى الحدّ الذي يصبح فيه أذكى من أذكى إنسان بحلول العام 2026.

> توقع ماسك أن يصل تطوير الذكاء الاصطناعيّ إلى حدّ يصبح فيه أذكى من أذكى إنسان بحلول 2026

ومن هذا المنطلق، انبرى المُتبصّرون في ما يأتيه الذكاء الاصطناعيّ من خيرٍ وشرّ يناشدون السلطات لاتخاذ قراراتٍ تكبح جموح هذا التطوّر، الأمر الذي حدا بالرئيس الأميركي، وسط جدل محتدم، إلى إصدار «أمر تنفيذيّ» في 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، يحدّد فيه الموقف السياسيّ والاستراتيجيّ بشأن إبداعات الذكاء الاصطناعي واستخداماتها. وهو قرار يركّز أساساً على ما يُعرَف بالتجديد المسؤول، الذي يُبقي الولايات المتّحدة في طليعة المشتغلين في هذا الحقل، ويضمن أن تُستخدَم هذه التكنولوجيا على نحو مسؤول لما فيه الخير العام والأمن القوميّ. وقد تمحور هذا القرار بشأن المعايير التي ينبغي لها أن تحفظ خصوصيّة الشعب الأميركيّ، وتعلي شأن المساواة، وتشدّد على الحقوق المدنيّة، وتصون حقوق المُستهلِكين، وتدعم العاملين، وتفسح في المجال أمام المنافسة العادلة. بيد أنّ مختلف الإجراءات المذكورة آنفاً تبقى، على أهميّتها، دون المرتجى، ذلك أنّها لا تزال غير مُعمّمة على مختلف الدول والمؤسّسات الضالعة في تطوير الذكاء الاصطناعيّ، ولا تسير بالسرعة التي تطير بها هذه التكنولوجيا وتُحلّق. لقد نشأ الذكاء الاصطناعيّ بعدما عكف الإنسان على ابتكار الآلة التي توخّى منها المساعدة في تدبير شؤونه. ثم أكبّ على ابتداع وسيلةٍ تتمكّن بها هذه الآلة من السير بدفع ذاتي، فوجد الدرب اليسير في عالَم المعلوماتيّة التي راحت تسابقه في الاستحداث والاستنباط والاستكشاف. حتّى حدا الأمر بالعالِم البريطاني آلان تورينغ (1912 - 1954) إلى استشفاف كُنهٍ ينطوي على ذكاءٍ يماثل إلى حدّ بعيدٍ ذكاءَ الإنسان، ذلك أنّه رأى، انطلاقاً من الأسس الحسابيّة التي وضعها في مقاله في 1950، تحت عنوان «آلة الحوسبة والذكاء» أنّ الآلة قد ترقى إلى المستوى الذي تتسّم فيه بالذكاء عندما يبلغ أداؤها المصاف الذي لا تتميّز فيه من ذكاء الإنسان.

(أستاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانيّة)

في زيارة عبد الإله بنكيران

معن البياري

هناك، في زنقة ابن حوقل (جغرافي ورحّالة ومؤرّخ مسلم توفّي في 977 ميلادية) المتفرّعة من شارع متفرّع من شارع محمد الخامس في وسط الرباط، ترى قدّام دار رئيس الوزراء المغربي الأسبق، عبد الإله بنكيران، عنصري أمن لحراستها. وأول ما تقعُد في المطرح الذي يُؤثر صاحب البيت، بنكيران الجلوس فيه، في صالة الضيوف، المؤثثة ببساطة تشيع ألفة مع تفاصيلها، تُصادف عيناك لوحة صغيرة، ببرواز، كُتبت عليها بخطّ مشرقي الآية الكريمة «خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ»، فتُحاول أن تقع على «مرموزاتٍ» (أو شيفراتٍ؟) يريدُها صاحب البيت أن تصل إلى زوّاره عندما يقرأون هذه الآية من سورة الأعراف، والتي تعني، من بين كثيرٍ تعنيه، أنها توصيك بأن ترضى من الناس ما تيسّر من أعمالهم، ولا تطلُب منهم ما يشقّ عليهم، ولا تكافئ السفهاء بمثل سفههم، فلا تُقابلهم بمثل ما قابلوك به. تجلس مع مستقبليك، وهم نجلُ صاحب البيت، وزوج ابنته، وضيوفٌ من خارج الرباط، وأنت مصحوبٌ بالصديق عبد الصمد بن شريف، الذي يتولّى إدارة القناة التلفزيونية المغربية الثقافية، تتبادّل وإياهم حديثاً كيفما اتفق، يقطعه قدوم بنكيران، باللباس المغربي التقليدي، مرحّباً، مع فائض من البشاشة عندما يمازحك عن سبب جلوسك في محلّه. وعندما أخاطبه بلقب دولة الرئيس، على ما نُطلق في الأردن (وغيره) على كل رئيس وزراء، حالي وسابق، يعقّب بأن حالَه ليس هو هذا. ثم نسترسل في أشتات حديثٍ يأتي على غير شأن، يقطعُه قدوم زوّار جدُد، قبل أن يُؤتى لنا بالغداء الشهي، الكسكسي المغربي الفخيم، والذي يلذّ لك بهذه الصحبة، وبيننا سائقٌ، طلب «دولة الرئيس» صعودَه للغداء معنا، فلا يبقى في السيارة في الخارج. ليست الزيارة لإجراء مقابلة صحفية، وإنما لاستكشاف «مزاج» عبد الإله بنكيران، ومحاولة معرفة الموضع الذي يقيم فيه سياسياً في ظرف المغرب الراهن، والذي يشهد حالة ظاهرة من تآكل الثقة العامة بالأحزاب، وبعضها كان له حضوره القوي والفاعل في البلاد. تأخُذُنا الدردشة إلى ما لا يمكُن نشر شيء منه وعنه، ليس فقط لأن التباسُط في الذي كنّا نتداول فيه اتّصف بارتجالية وعفوية، وبعض صراحة زائدة، وإنما لأنه ليس من السياسة في شيءٍ أن تُفصح عمّا فيك في أي مواقيت. ومن ذلك أن الإتيان على فلان وعلّان في هذا الحزب أو ذاك، وإنْ ليس نميمة أبداً، لا نفعَ منه في غير سياقٍ مناسب، كسؤال بنكيران عمّ فعله ناس الحزب الفلاني بأنفسهم عندما اختاروا هذا الرجل أميناً عاماً لهم (سابقاً). والأهم أن الرجل يُخبرنا عن شغل كثير ينشط فيه حزبه، العدالة والتنمية، والذي يتولى أمانته العامة (عائداً إليها) منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2022، من أجل أن يستعيد فاعليته في المغرب. ويقول إن الحزب في حال أفضل، وإن ليس له كتلة في مجلس النواب بالنظر إلى حيازته 13 مقعداً فقط، في انتخابات ذلك العام عندما خسر 115 مقعداً من 125 كان عليها في انتخابات 2018، غير أن بنكيران يصف أداء هؤلاء النواب بالفاعلية والمصداقية والتأثير، على غير ما هم عليه نوابٌ في أحزاب أخرى. ويقول إن «العدالة والتنمية» الحزب الأول في المعارضة، وعندما أُخبره بأن كاتباً أول لحزب معارض آخر أخبرني بهذا عن حزبه، اكتفى بابتسامة مستنكرة.

تُضحكنا بساطة السائق في سؤاله بنكيران إن كان سيعود رئيساً للحكومة، ما يبدو سؤالاً في مهبّ احتمالات تبدو بعيدة، غير أن لنا أن نخمّن الاستحقاقات التي يتطلّبها أمرٌ كهذا مستبعد، ليس فقط بفعل «البلوكاج» الشهير على شخصه، عندما تولّى سلفه سعد الدين العثماني في الحزب رئاسة الحكومة، وإنما لأن مفاعيل غير قليلة يتطلّبها. وقد كانت رئاسة بنكيران الحكومة في 2011 حدثاً فارقاً، عندما حاز «العدالة والتنمية» المنزلة الأولى في انتخابات ذلك العام، في أجواء الربيع العربي الذي لا يبدو بنكيران متحمّساً لبعض وقائعه، ويقول كلاماً يحتاج إلى نقاش عن الديمقراطية التي تطلعت إليها الشعوب المنتفضة. قبل يوم من زيارتنا، كان عبد الإله بنكيران (70 عاماً) يتحدّث إلى شبيبة «العدالة والتنمية» بأن الدولة المغربية كانت تتّجه إلى منع المسيرات والوقفات التضامنية مع فلسطين. وبعد أيام يستنكر تنظيم مهرجان موازين الفني في وقت يُباد فيه الشعب الفلسطيني. وفي البال أن الرجل قال إن توقيع العثماني إبان كان رئيساً للحكومة، اتفاقية التطبيع مع إسرائيل، كانت خطأ... لولا أن المجالس أمانات، لزاد الكلام هنا عن الذي كان من كلامٍ في ظهيرة الجمعة قبل الماضية، في دارة عبد الإله بنكيران، في زنقة ابن حوقل، في الرباط.

عن مدّ وجزْر في صالات تحرير الإعلام العالمي

فاطمة العيساوي

في غرف تحرير الإعلام الغربي، قصّةٌ لم تخرج بعد إلى العلن عن النقاشات بشأن تغطية حرب الإبادة في غزّة، والصراع المحتمل بين الاتجاه العام لـ «تنقية» هذه التغطية، باعتبارها نزاعاً عادياً بين دولة ديمقراطية وعصابة، وبين الأصوات القليلة التي تعترض على هذه السردية. الأصوات القليلة التي خرجت من هذه المؤسّسات، لتفضح محاولات الإدارات قمع أيّ سردية تخرج عن الإطار العام، لا تُؤشّر إلى وجود حراك داخل غرف تحرير هذه المؤسّسات، لكنّها تطرح السؤال بشأن كيفية تغطية هذه المؤسّسات للنزاعات الدولية الخارجة عن «المألوف»، ومبدأ التوازن في التغطية، الذي تدّعي هذه الوسائل أنّه يحكم تغطيتها للنزاعات، التي تثير انقساماً في الرأي العام.

خرجت أخيراً تجربة الصحافية مولي شومان في شبكة سي بي سي، الكندية العمومية، لتكشف بعض ما يجري داخل المؤسّسات من معاقبة الأصوات المُعترضة على الخطّ التحريري المُؤيّد ضمناً للرواية الإسرائيلية للحرب (دولة ديمقراطية تمارس حقّها في الدفاع عن النفس)، ولو أنّ شعار الحياد هو المعيار نظرياً. تروي مولي أنّها اعتقدت أنّ يهوديتها ستتيح لها مجالاً أوسع لمعارضة السياسة التحريرية بشأن غزّة، من دون أن تواجه تبعات كبيرة. خلفية الصحافية الدينية والاجتماعية لم تحلّ دون اتهامها بمعاداة الساميّة إلى حدّ اعتبار دفاعها عن تمثيل الجانب الفلسطيني في الرواية ضرباً من الأزمات النفسية. حاولت الصحافية/ المنتجة، بعد 7 أكتوبر (2023) ومع تزايد أعداد القتلى المدنيين في غزّة، أن تفسح مجالاً في الحوارات لوجهة النظر الفلسطينية منها، بأن تستضيف طبيباً كندياً فلسطينياً، قال إنّ أفراد عائلته احتموا بكنيسة في غزّة، وإنّ أحدهم قتل في غارة إسرائيلية استهدفت المبنى. كان ردّ المسؤول التحريري أنّها تستطيع أن تستضيف الطبيب الفلسطيني إلا أنّ عليها أن تقول إنّ روايته لم يتمّ التحقق منها، خلافاً لعشرات الروايات التي حفلت بمعلومات مغلوطة وأنواع الدعاية من ضيوف إسرائيليين، ومرّت من دون مساءلة. كان اقتراح الصحافية استضافة خبيريْن في تاريخ الإبادة من وجهتي نظر مختلفتيْن مبرراً لاجتماعات استدعيت إليها للمثول أمام كبار مسؤولي المحطّة لتحذيرها ممّا اعتبروه تهوّراً خطيراً منها. انتهى الأمر إلى الطلب منها الاعتراف بأنّها كانت «متحمّسة» لقضية غزّة، ما قد يعرّضها للتحيّز وتجاوز الخطّ المقبول تحريرياً، والاقتراح عليها أن تأخذ إجازة لأسباب نفسية.

تروي الصحافية تفاصيل تجربة من الصعب تخيّل أنّها قد تحدث في صالات تحرير إعلام غربي، منها أن يقوم فريق الإنتاج بـ «تنظيف» إفادات الضيوف الفلسطينيين لحذف تعبيرات مثل «إبادة» أو «معاناة»، أو غيرها من تعبيرات «مُحرجَة» لبعض أفراد فريق العمل، إضافة إلى لائحة سوداء غير رسمية لضيوف غير مرغوب فيهم على الشاشة، من أصحاب المواقف التي اعتبرت راديكالية في الدفاع عن الجانب الفلسطيني، الذين اختفت عناوينهم من سجلات المحطّة بقدرة قادر. تتحدّث الصحافية عن تعليقات معادية للفلسطينيين تلقّط بها زملاء لها في قاعات التحرير، وهي حالات اعتبرت الإدارة أنّها لا تعبّر بالضرورة عن معاداة للفلسطينيين أو للمسلمين، خصوصاً أنّ العاملين في المحطّة من هذه الأصول لم يعترضوا عليها. الرواية نفسها خرجت من قاعات تحرير «سي أن أن»، فقال ستّة صحافيين وعاملين في الشبكة الأميركية، واسعة الانتشار، إنّ تغطية الحرب يحكمها انحياز للرواية الإسرائيلية تحت ضغط الإدارة العليا للشبكة، لدرجة أنّ أحد هؤلاء قال لصحيفة الغارديان البريطانية إنّ «تغطية المحطّة للحرب بين إسرائيل وغزّة تعتبر بمثابة خطأ مهني في الصحافة». بحسب مذكّرات داخلية، اطّلعت عليها الصحيفة، فإنّ التغطية تتحكّم بها تعليمات مباشرة من الإدارة العليا، بما في ذلك عدم نقل بيانات «حماس» أو عرض وجهات النظر الفلسطينية، في حين أنّ كلّ المداخلات من الجانب الإسرائيلي يتمّ بثّها من دون مراجعة، بما في ذلك إخضاع كلّ التقارير لموافقة مسبقة من مكتب المحطّة في القدس. القيود على الرواية البديلة تمارس بالقوّة، أيضاً، مثل إغلاق مكتب الجزيرة في القدس أو مصادرة مُعدّاتٍ لفريق وكالة أسوشييتد برس الأميركية هناك. لا يزال الإعلام العالمي غير قادر على التغطية من داخل غزّة رغم اعتراضات خجولة من الجسم الصحافي على هذا الحظر. وقد خرجت تحقيقات في وسائل إعلام رائدة، أخيراً، لتفكّك سرديات تناقلها الإعلام الغربي واسعاً، وأسهمت في التحريض وإعطاء مشروعية لحرب الإبادة الإسرائيلية. شكّل تحقيق وكالة أسوشيتد برس الأميركية، الذي دحض الرواية الإسرائيلية بشأن اغتصاب نساء ضحايا لهجمات 7 أكتوبر (2023)، محطّة مُهمّة. استندت الرواية إلى إفادات متطوّعين من فريق مجموعة زاكا سمح لهم الجيش الإسرائيلي بالوصول إلى الضحايا لدفن الجثث، تماشياً مع التقليد اليهودي، الذي يقضي بدفن الجثث مباشرة. يقول التحقيق إنّ وصول الصحافة إلى المكان مباشرة بعد الهجوم جعلهم يعتمدون على إفادات هؤلاء المتطوّعين، وهم من المتشدّدين دينياً، باعتبارهم المصدر الوحيد الذي كان بإمكان الصحافيين الاعتماد عليه بسبب الدفن السريع للجثث، أي عدم إمكانية معاينة الجثث من جهة خبيرة. انتشرت الرواية بشأن عمليات اغتصاب للضحايا بعد أن أكّد هؤلاء المتطوعون للصحافيين أنّهم عاينوا آثاراً للاغتصاب في الجثث التي دفنوها، ثمّ تراجع غالبية هؤلاء عن الشهادات التي قدّموها. يشكّل تفنيد هذه الشهادات، التي اعتُمِدَت بشكل واسع في الخطاب الرسمي الإسرائيلي لتبرير قتل الفلسطينيين، علامةً فارقةً في عودة الإعلام، ولو بخجلٍ إلى التحقّق من فرضيات اعتبرها مسلّمات، استناداً إلى شهود من دون التحقّق منها، كرواية سَحْب أجنة من أرحام أمهاتهن أو قطع رؤوس أطفال رضّع. وكان تقرير سابق للأمم المتّحدة وجد أنّ هنالك «أرضية معقولة» للاعتقاد أنّ جرائم اغتصاب وقعت إبّان الهجوم، إلا أنّه في ظلّ غياب أدلّة الطبّ الشرعي، وإفادات الناجين والناجيات، من المستحيل تحديد حجم هذه الجرائم. بدأ الإعلام ولو بخجل في تفكيك الرواية الإسرائيلية، التي سيطرت على التحليلات والوقائع لهجوم السابع من أكتوبر، وحرب الإبادة الإسرائيلية بعده، ولعلّ هذه المحاولات الخجولة تتسلّح بمذكّرة المُدّعي العام لـ «الجنائية الدولية»، ومشروعيتها القانونية ضدّ الرواية الإسرائيلية بشأن الدفاع المشروع عن النفس. داخل غرف التحرير مدّ وجزر، بين إعادة إنتاج هذه الرواية والاعتراض عليها، وأصوات قليلة تطرح السؤال بشأن معنى التوازن في تغطية نزاعات مُعقّدة، يفترض أن يكون للتاريخ السابق لاندلاع النزاع نفسه حيز مُهمّ من التغطية.

> خرجت تجربة الصحافية مولي شومان لتكشف بعض ما يجري من معاقبة الأصوات المُعترضة على الخطّ التحريري المُؤيّد للرواية الإسرائيلية للحرب

تغطية الحرب في «سي ان ان» يحكمها انحياز للرواية الإسرائيلية (فرانس برس)

(أستاذة جامعية لبنانية في لندن)

رصيف غزّة إذ يبتلعه البحر

سامح راشد

في رسالة قَدَريّة لها معناها، جرفت مياه البحر المتوسط جزءاً من الرصيف البحري، الذي بنته الولايات المتّحدة في ساحل غزّة. كما لو كان البحر يقول، لمن يهمّه الأمر، إنّ ذلك الميناء المُؤقّت لم يولد لكي يستمرّ، وإنّما سيبتلعه المتوسّط تحت مياهه، عاجلاً أو آجلاً. تناولت هذه الزاوية الأسبوع الماضي ما يعنيه هذا المشروع الأميركي الجديد من بداية احتلالٍ مباشرٍ لأرض غزّة. وينطوي هذا التوجّه الاستعماري التقليدي على مخاطر تتربّص بالقضيّة الفلسطينية وأصحابها، قد تكون أخطرَ بكثير من الشكل المادي للاحتلال. فالهدف من بناء رصيف بحري أو ميناء مُؤقّت ليس بالتأكيد إدخال المساعدات إلى القطاع، وحتّى في هذه الحالة فإنّ تدفّق القوات ممكن وميسور عبر إسرائيل نفسها، وربّما عبر الأردن أيضاً.

الأمر أخطر من ذلك، فكما سيكون ذلك الميناء بوّابةَ عبورٍ للمساعدات والبضائع إلى الداخل، سيكون أيضاً بوابة عبور إلى الخارج؛ للفلسطينيين وعائلاتهم، وممتلكاتهم مما يسهل حمله ويغلو ثمنه. ليس سرّاً أنّ إدارة جو بايدن وحكومة نتنياهو، رغم الخلافات الحادّة بينهما، سياسياً وشخصياً، تتّفقان في ضرورة مواجهة الكارثة التي حلّت بإسرائيل في 7 أكتوبر (2023)، بشكل نهائي وجذري. وإذا كان نتنياهو يتمنّى قتل الفلسطينيين جميعاً بدم بارد، فإنّ بايدن لا يُقرّ هذا الحلّ، ليس حُبّاً بالفلسطينيين ولا إنسانية منه، بل لأنّه في عام انتخابات الرئاسة، إذ تحذّره قياسات الرأي العام، وتحرّكات طلبة الجامعات ضدّ ما يجري للفلسطينيين، بشدّة من الانسياق وراء الانحياز المطلق إلى جانب إسرائيل، إضافة إلى تصاعد موجة الغضب العالمي من إسرائيل، وامتدادها حتّى إلى الكيانات القانونية الدولية، مثل محكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية. وبالتالي، فإنّ العودة إلى سياسة الإبعاد، التي كانت مُتّبعة جزئياً في التسعينيات، تُقدّم حلاً سحرياً يُرضي نتنياهو ويجنّب بايدن الحرج. ولمّا كانت مصر تمتنع عن المشاركة في هذا المخطّط عبر معبر رفح، فلا غضاضة من إيجاد منفذ آخر لا سيطرة للقاهرة عليه. وحينئذ، لن يذهب من الفلسطينيين إلى معبر رفح سوى من يريد قاصداً الدخول إلى مصر، وليس مُجرّد الخروج من غزّة. وفي هذه الحالة، لعلّ العقل السياسي الإسرائيلي الأميركي يقول: «فلينعم هؤلاء بمصر ولتنعم بهم». وبالتأكيد لن يكون التهجير صريحاً فجّاً، وإنّما سيتم بنعومة تظهره كما لو كان اختيارياً، عبر التلاعب بورقة إعمار القطاع، الذي تهدّم كلّه تقريباً، واستخدام ضعف البنية التحتية، ودمار المرافق الخدمية، في الضغط المباشر على فلسطينيي غزّة، وإغرائهم، في المقابل، بفرص عمل وإقامة وحياة آمنة في بلاد أخرى من العالم. أي تهجير قسري بغلاف طوعي. ثمّة أهدافٌ أخرى للرصيف الذي جرفت مياه البحر الأبيض المتوسّط جزءاً منه قبل أيام، من أهمّها تأسيس قاعدة عسكرية أميركية في منطقة وسط بين ليبيا في الغرب، حيث وجود تركي ومحاولات روسية للتمركز هناك، وسورية في الشرق، حيث توجد موسكو عسكرياً. وبدلاً من استخدام مدن أو مناطق إسرائيلية ساحلية لتدشين الوجود العسكري الأميركي، سيوفّر التمركز في غزّة حمايةً إضافيةً لإسرائيل، ويجنّبها أيَّ مخاطر أمنية محتملة، ستكون في غزّة من نصيب الفلسطينيين وحدهم. ولا يمكن فصل هذه المُخطّطات عن مستقبل غزّة والقضية الفلسطينية ككل. لن تغامر واشنطن بوضع جنودها في مرمى نيران المقاومة الفلسطينية أو غيرهم، ولذا، فإنّ إدارة القطاع مستقبلاً، ستكون محلّ نقاش مكثّف مع كلّ الأطراف المعنية على الفور، بعد أن كانت محلّ تحضيرات ونقاشات داخلية مطوّلة في أروقة الإدارة الأميركية وأجهزة الأمن القومي ووزارة الخارجية. وفي هذا حديث آخر.

مخطط أميركي إسرائيلي

معين الطاهر

يومًا بعد يوم، تتّضح ملامح الخطّة الأميركية، التي تسعى الولايات المتّحدة إلى فرضها على فلسطين، والتي تهدف إلى القضاء على المقاومة، وتصفية القضية الفلسطينية. وعبر ادّعائها الزائف بتبنّي حلّ الدولتيْن تُمهّد لاستكمال التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني، الذي سيُدمج في محور عربي – إسرائيلي يحظى باتفاقات أمنية مع الولايات المتّحدة، في سياق الاستراتيجية الأميركية لترتيب أوضاع الإقليم.

تتطابق الأهداف الإسرائيلية والأميركية في حرب الإبادة الجماعية، التي تُشن على غزّة، فكلاهما مجمعان على هدف تصفية المقاومة والقضاء على حركة حماس، وتلتزم الولايات المتّحدة كلّياً بأمن إسرائيل، وتورّد إليها 78% من احتياجاتها من الأسلحة والذخائر التي لم يتوقّف تدفّقها يوماً واحداً، وتُسخّر حاملات طائراتها لردع من يُفكّر في التدخّل في الحرب، وتُسقط 70% من الصواريخ والمُسيّرات الإيرانية قبل أن تصل إلى فلسطين، ويعمل المستشارون العسكريون الأميركيون، جنباً إلى جنب، مع زملائهم الإسرائيليين لترشيد قراراتهم، وتمنع صدور أيّ قرار بوقف إطلاق النار، وتُعارض قرار المدّعي العام للمحكمة الجنائية الدولية باعتقال بنيامين نتنياهو ويوآف غالانت، وتعمل جاهدة لتقييد النظام العربي الرسمي، ومنعه من التحرّك الفاعل لوقف المقتلة.

لا يتعلّق التباين بين إدارة بايدن والحكومة الإسرائيلية بأهداف الحرب وغاياتها، بل بأسلوب تحقيقها. الولايات المتّحدة تحاول أن تنقذ إسرائيل من نفسها، وأن تُحسّن صورتها أمام العالم، وتخشى عليها أن تصبح دولةً منبوذةً ومُتّهمة بالإبادة الجماعية، وتعتقد أنّ نتياهو لا يمتلك أيّ مخطّط لإنهاء الحرب أو التعامل مع نتائجها، وأنّه يستخدم فائض القوّة بدافع من غريزة الثأر والانتقام من دون وجود أهداف واضحةٍ يسعى لتحقيها، وهو بذلك يضرّ بالسياسة الأميركية ومخطّطاتها في المنطقة، فنراها تحاول تجميل صورتها ببناء رصيف عائم، وبالحديث عن المساعدات الإنسانية، وضرورة فتح المعابر، وهو العنوان الذي يتصدّر تصريحات المسؤولين الأميركيين في كلّ زيارة إلى المنطقة، ويترافق معه فشل دائم في تحقيقه، ويتفتق ذهنها، أخيراً، عن حظر توريد القذائف الثقيلة، التي يزيد وزنها عن ألفي باوند، في ظلّ استمرار توريد أنواع أخرى لا تقلّ فتكاً وتدميراً، وكأنّ مشكلتها تكمن في نوع السلاح المناسب لتحديد العدد اللازم قتله من الفلسطينيين.

السيناريو الأميركي هو المخطّط الأكثر وضوحاً، في ظلّ عجز حكومة نتنياهو عن تحديد هدف سياسي لنهاية الحرب، وضعف النظام العربي الرسمي، وتراجع قدرته على التدخّل الفاعل، وارتهان السلطة الفلسطينية للإملاءات الأميركية بتجديدها تحت شعار إصلاحها، وإعادة تأهيل أجهزتها الأمنية، لملاءمة المتطلّبات الإسرائيلية. المخطّط الأميركي يريد أن تتزامن الحلول السياسية مع العمليات العسكرية للجيش الإسرائيلي، ويسعى إلى توريط بعض الأجهزة الفلسطينية، وإعادة تدريب نحو خمسة آلاف فلسطيني، وإقحامهم مع قوات عربية أو دولية تشارك في تصفية جيوب المقاومة وبنيتها التحتيّة، ومنعها من إعادة تنظيم صفوفها، بإشراف أميركي يضمن حرّية تحرك الجيش الإسرائيلي لضرب أيّ أهداف محتملة، وهو مخطّط رُسمت ملامحه الأولى عبر اللوبي الصهيوني في واشنطن، في الأسابيع الأولى للحرب، وتبنّته لاحقاً الإدارة الأميركية رسمياً، وبدأت تروّجه لدى العواصم العربية، وتتّضح كلّ يوم بعض تفاصيله.

> أوهمت الإدارةُ الأميركيةُ السلطةَ الفلسطينيةَ أنّ الحرب ستحقّق أهدافها بتصفية المقاومة، وأنّ السلطة ستكون الجهة المُؤهّلة لحكم قطاع غزّة

> السيناريو الأميركي هو المخطّط الأكثر وضوحاً، في ظلّ عجز حكومة نتنياهو عن تحديد هدف سياسي لنهاية الحرب

ورغم إعلان دول عربية رفضها المشاركة في هذه القوّة، إلا أنّ دعوة القمّة العربية الأخيرة لتشكيل قوّة لحفظ السلام في غزّة والضفّة الغربية يُشكّل ثغرة قد ينفذ منها المشروع الأميركي. فمثل هذه القوّة تصبح مطلباً وضرورةً فقط، عندما تنحصر مهامها في الإشراف على انسحاب الجيش الإسرائيلي وتفكيك المستوطنات. ولذا فإنّ موقفاً عربياً واضحاً يعدّ أمراً مطلوباً في إفشال الخطّة الأميركية، كما أنّ سعي دول الإقليم المُؤثّرة (تركيا وإيران ودول عربية) في حلّ خلافاتها، وترتيب علاقاتها، يُشكّل خطوة أخرى هامة في منع الولايات المتّحدة من التدخّل في الإقليم.

منذ الأيام الأولى، أوهمت الإدارةُ الأميركيةُ السلطةَ الفلسطينيةَ أنّ الحرب ستحقّق أهدافها بتصفية المقاومة خلال ثلاثة أسابيع، وأنّ السلطة ستكون الجهة المُؤهّلة لحكم قطاع غزّة في المرحلة القادمة، لكنّها سرعان ما تخلّت عن وعدها بعد الرفض الإسرائيلي لفكرة عودة السلطة إلى غزّة ووحدتها مع الضفّة، وهي (إسرائيل) التي تمارس في الضفّة سياسات لا تقلّ خطورةً عن سياساتها في القطاع، وتسعى عملياً إلى تحويلها إلى كانتونات معزولة، وتفكيك السلطة الفلسطينية، فكان أن تقدّمت الولايات المتّحدة بمشروع جديد يدعو إلى إعادة تأهيل السلطة وإصلاحها، ويشمل ذلك أجهزتها الأمنية، ضمن سقف زمني يمتدّ إلى ثلاثة أعوام، تكون بعدها مُؤهّلةً للانخراط في مفاوضات التسوية السياسية، أي إنّه لا يُتاح لها تأدية أيّ أدوار فعلية خلال هذه المدّة التي سيُعاد فيها تأهيلها، لتضمن الرضا الإسرائيلي، وهي مدّة زمنية فاقت تلك التي اقترحها الرئيس جورج بوش (الابن)، والرباعية الدولية، في خريطة الطريق التي حُدّدت بعام واحد لإعادة تأهيل الفلسطيني الجديد، ولم ينتهِ هذا العام، حتّى الآن، واستُخدمت شروط الرباعية الدولية لمنع تحقيق أيّ مصالحة فلسطينية منذ الانقسام.

من جهة أخرى، دعا الرئيس جو بايدن إلى حلّ الدولتيْن لإنهاء الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، لكنّه، أيضاً، سرعان ما تراجع عن هذا الوعد بمنحه تفسيرات لشكل الدولة وطبيعتها تنزع عنها جوهرها، وانتهى بإحالة هذا الحلّ إلى المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، وكان واضحاً أنّ هدف الدعوة تمرير اتفاقيات التطبيع العربية بادعاء أنّ القضية الفلسطينية قد حُلّت، وبدلاً من التمسّك بتفكيك الاستيطان ووضع برنامج زمني للانسحاب، أصبحت المسألةُ تتعلّق فقط بتصريح إسرائيلي بشأن نيّتها العودة إلى المفاوضات التي ستقرّر شكلَ الدولة المزعومة، وحيّزها الجغرافي وصلاحياتها، ومقابل هذا التصريح، الذي لا قيمة له، يستأنف التطبيع العربي – الصهيوني. يتعذّر تمرير هذا المشروع من دون مشاركة طرف فلسطيني فيه، سواء أكان هذا الطرف قائماً، مثل السلطة الفلسطينية أو بعض رموزها، أم عبر أُطر جديدة شبيهة بروابط القرى التي صنعها الاحتلال في الضفّة الغربية في نهاية النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي، وفشلت فشلاً ذريعاً.

المطلوب أميركياً وإسرائيلياً وجود طرف فلسطيني يمنح الشرعية لتصفية المقاومة، ويحلّل النظام العربي من التزاماته تجاه فلسطين، ويشرعن التطبيع العربي. وتكمن الإشكالية، هنا، في أنّ السلطة الفلسطينية، رغم إدراكها أنّ الاحتلال يسعى إلى تقويضها، وأنّ السياسة الأميركية متواطئة معه، ورغم حجب أموال المقاصّة، واستمرار استخدام الولايات المتّحدة حقّ النقض (فيتو) في مجلس الأمن، وحيلولتها دون الاعتراف بالدولة الفلسطينية، فإنّ النافذين فيها ما زالوا يعتقدون أنّ تقديمهم المزيد من التنازلات، وخضوعهم لما يُمارَس عليهم من ضغوط، واستسلامهم للإرادة الأميركية – الإسرائيلية، شرطٌ لازمٌ لبقائهم، بدلاً من التصدّي للاحتلال ومقاومته.

في مواجهة هذا الواقع، تأتي الدعوة إلى رصّ الصفوف الفلسطينية والعربية، وعقد مؤتمر وطني فلسطيني يجمع الكلّ الفلسطيني؛ تيّارات سياسية، واتجاهات فكرية، ونشطاء، وكوادر، ونُخباً فاعلة في مختلف المجالات، من داخل فلسطين ومن خارجها، يدعو إلى إعادة بناء منظّمة التحرير الفلسطينية، وتشكيل قيادة فلسطينية موحّدة، ويُؤكّد حقّ الشعب الفلسطيني في المقاومة بأشكالها كلها، وحقّه في العودة وتقرير المصير، ويسعى لتحقيق العدالة للشعب الفلسطيني، ويرفض أيّ محاولة من أيّ جهة لتقديم تنازلات أو حلول باسم الشعب الفلسطيني، كما يقوم بدوره في جهود إغاثته ودعم صموده على أرضه. الموقف الفلسطيني حاسم في إفشال المخطط الأميركي - الإسرائيلي، ويسانده في ذلك حراك الشارعيْن العربي والغربي، وعزل الكيان الصهيوني في العالم، ووقف التطبيع العربي، أو في الحدّ الأدنى، عدم منحه مبرراً، مثل ذاك الذي فعلته اتفاقات أوسلو، ورفض المقولات التي تدّعي أنّ التطبيع يهدف إلى مساعدة الشعب الفلسطيني، واعتباره مدماكاً في تصفية القضية الفلسطينية، مدركين أنّ موقفاً فلسطينياً موحّداً سيكون له تأثير بالغ، ليس في الشارعين العربي والغربي فحسب، وإنّما في النظام العربي الرسمي والمجتمع الدولي أيضاً، إذ عادت القضية الفلسطينية، بعد أكثر من مائة عام على الانتداب البريطاني على فلسطين، إلى سيرتها الأولى، بقوّة وزخم لم تشهدهما سابقاً قضيةٌ مركزيةٌ في العالم العربي.

(كاتب فلسطيني)

بشأن الدعوة التركية إلى مناطق تجارة حرّة

محمد سي بشير

رأى وزير الخزانة والمالية التركي، محمد شيمشك، أنّ الحلّ الشامل لتعزيز العلاقات الجيّدة بين تركيا والدول العربية هو إبرام اتفاقيات للتجارة الحرّة، وقال إنّه «ينبغي ألا يخشى العالم العربي توقيع اتفاقيات كهذه مع تركيا». كانت تلك جملة من خبر نشرته يومية عربية، يبرز تلك الإرادة التركية للخروج من أزمتها الاقتصادية، ودعوة جيرانها العرب، في كلّ المنطقة العربية، إلى إبرام اتفاقيات تجارة حرّة، مع إرفاق تلك الدعوة بوجوب عدم الخشية من عواقب تلك الاتفاقيات، وكأنّ الجانب التركي يريد الإيحاء بأنّ التعامل من جانبه لن يكون بمثل السوء الذي تجرّه الدول التي وقّعت اتفاقيات شراكة أو اتفاقيات تجارة حرّة مع شركاء دوليين كبار، أو تجمّعات اقتصادية كبرى.

تحاول المقالة استطلاع المساوئ التي تأتي من جرّاء التّفكير السياسي في توقيع اتّفاقيات تجارة حرّة أو اتفاقيات شراكة من دون شرط الإصلاحات التي يجب أن تكون المسار القَبْلِي، أي عدم الإقبال على أيّ إجراءات لتوقيع تلك الاتفاقيات من دون تهيئة الاقتصاد لتقبّل صدمة التّعامل مع شركاء أقوى، حتّى لا تكون عاقبة تلك الاتّفاقيات على غرار ما جرى لدولنا في المغرب العربي، حين فشلت الاقتصاديات في الجزائر وتونس والمغرب في الاستفادة من اتفاقيات الشراكة المُوقّعة مع الاتحاد الأوروبي، وفي الأصعدة كلها، فتصاعدت العجوزات في الميزانية، كما لم تتطوّر أيّ قطاعات اقتصادية، بل أضحت بلداننا أسواقاً مفتوحة للمنتجات الأوروبية ومناطق مزايا لصناعاتها، في حين تراجع كثير من القطاعات الاقتصادية عندنا، لعدم تمكّن بلداننا من تحقيق فرص التّنافسية، بسبب ما سنذكره من واقع تلك القطاعات الاقتصادية.

بداية، يجب الإقرار بواقع اقتصاديات متواضعة الحجم ومرتكزة، في بلداننا، على الريع، أيّاً كان شكله، زراعياً أوسياحياً أو طاقوياً، وهو ما لم يمنح الفرصة لتنوُّع اقتصادي وفَتَح الباب، واسعاً، أمام دعواتٍ شبيهة بالدّعوة التُّركية، وهي نماذج اقتصادية، في الواقع، لم تصل إلى إيجاد نماذج نجاح وطنية، بل تتردى، بعد عقود من الاستقلال، في أوضاع اقتصادية هشّة وغير قادرة على الصمود أمام صدمات التغيّرات التي تطرأ على الاقتصاد العالمي من ركود، وانهيار للأسعار بالنسبة لمواد الطاقة أو انتشار موجات عدم الاستقرار وتهديدها السياحة بالنسبة للمغرب وتونس، على سبيل المثال. في النتيجة، فإنّ أوضاع الاقتصاديات في منطقتنا العربية، إذا وسّعنا الرؤية، ليست بأفضل مما هو عليه الوضع في المغرب العربي، ممّا يستدعي التفكير، مليّاً، قبل إقرار القبول بالدعوة التركية أو حتّى التفكير في الإصغاء إلى دعواتٍ مماثلة، قبل إجراء عملية إصلاحات هيكلية عميقة في الجهاز الاقتصادي.

> يعرف الجانب التركي الوضع الهيكلي للاقتصاديات العربية، ولذلك يلعب على وتر الجوار الجغرافي، ووتر الفشل في التجارب مع الشركاء

> الجانب التركي سيركّز، حتماً، على القطاعات التي تُشكّل نقاط قوّة لاقتصاده، والتي تكون قد فشلت في العلاقات مع الشركاء الآخرين

ترتكز السياسة العامّة، في جانبها النّظري، في المجال الاقتصادي، على أساسيات التدقيق والتقييم ثمّ التقويم، وصولاً إلى إقرار الاستشراف، أيّ توجيه السياسات في المدى القصير، والمديين المتوسّط والطويل. ولهذا، فعلى صنّاع القرار في بلداننا الإقرار بالوضع الحالي، سواء كان فشلاً أو عدم نجاح، في الوصول إلى تحقيق النتائج المرجوّة في النمو والتطوّر الاقتصاديين، ثمّ المرور إلى التدقيق في الأسباب التي حالت دون النجاح أو تلك التي أدّت في المجال الاقتصادي إلى وضع الفشل، وهو مجال معروف في الوسط البنكي، على وجه الخصوص؛ حيث تجرى عمليات التدقيق لوضع العميل في فترة العسر عن السّداد أو وقوع البنك نفسه، في مشكلة ما، إذ تنتج عملية التدقيق نقاط القوّة والضعف في مسار العمل، وتقف على الأسباب الحقيقية التي حالت دون الوصول إلى تجسيد الخطط، وتحقيق الأهداف المسطّرة. على المستوى الاقتصادي، في بلداننا، تكاد العملية التدقيقية أن تكون غائبةً أو أنّ من يقوم بها هي المؤسّسات المالية الدولية (صندوق النّقد الدولي، والبنك العالمي أو أجهزة قياس الأداء ومنح علامات الملاءة المالية، على غرار فيتش أو كوفاس الدوليتين) وهي العمليات التي تُبرز، حقّاً، نقاط الفشل، التي على دولنا الانتباه إليها، ولكن، بالأدوات الذاتية، وليس بالإصغاء إلى نداءات الاستدانة، ورفع الدعم أو الدخول في علاقات شراكة أو التفكير في مناطق تجارة حرّة مع شركاء أقوى، يحاولون الاستفادة من واقع الفشل أو العجز بتقوية اقتصاداتهم والإبقاء على الوضع الهيكلي الفاشل عندنا.

تُتّبع عملية التّدقيق، في الحالة العادية لإجراء العملية التدقيقية بقصد تدارك الفشل، وتقويم الأخطاء، بتحويل نقاط الضعف إلى نقاط قوّة، في رحلة صعبة مضاعفة، لأنّها ترتكز على أداتيْ التقييم ثمّ التقويم، إذ على صنّاع القرارات الاعتراف بالفشل أو العجز، والاستعداد، خاصّة في المستوى السياسي، لإدخال التعديلات الواجبة، بل إطلاق عمليات مساءلة عند اكتشاف نقاط الضّعف والمسؤولية المنوطة بالجهات التي تكون قد قامت بالعمل على غير الوجه المخطّط له أو من خلال مسار يشوبه الفساد أو عدم الكفاءة. تكون هذه المرحلة من أصعب المراحل، و تعتمد على كفاءة أجهزة صنّاع القرار في التكيف مع أوضاع الفشل أو العجز و تحويلها منعرجاتِ إقلاع جديدة، ولكن، من دون اللجوء إلى الحلول الترقيعية، على غرار الاستدانة الخارجية لتغطية العجز، والامتناع عن إجراء الإصلاحات الضرورية، والاستمرار في السياسات نفسها، بل اللجوء، مثل ما فعلت البلدان المغاربية، إلى توقيع اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي في الوقت الذي كانت فيه تلك الاقتصاديات تعاني من ذات الحالات الهيكلية، التي ذكرنا جانباً منها. تكون الدول، في هذه المرحلة، بعد الاعتراف بالأخطاء وتبعاتها (الفشل، العجز، إيقاع المساءلة، اتخاذ القرارات الجريئة) أمام وضع يمكن تسميته بالوضع الوجودي، لأنّه المنعرج الذي يمكّن من النجاح في تدارك الأخطاء، وتحجيم الخسائر، ثمّ اتخاذ مسار العودة إلى النمو والتطوّر، الذي يمكنه إنقاذ الاقتصاد ووضعه في سكّة تحقيق عملية إشباع حاجيات مواطنيه، والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، أيّاً كان نوعها.

على هذا، لماذا لا يجب الإصغاء الى الدعوة التركية؟... تنطلق الإجابة من مسلّمة أنّ التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية وضع عادي في ظلّ العولمة، ولكن على كلّ بلد الامتثال لوضعه الخاص باقتصاده والنظر بروية إلى مصالحه ومصلحة تركيا، في حالة العجز الاقتصادي الذي تعيشه منذ فترة، هي الاقتراب من مصادر تحقيق النمو والعودة إلى سكّة تحقيق النمو الاقتصادي، ذلك أنّ التصريح الذي تصدّرت به المقالة تضمّن الإشارة إلى عدم الخشية من توقيع تلك الاتفاقيات، وكأن الجانب التركي يشير إلى أنّ المساوئ موجودة، ولكن لن تكون خلفية توقيع تلك الاتفاقيات معه.

ويعرف الجانب التركي، تمام المعرفة، الوضع الهيكلي الذي توجد عليه الاقتصاديات العربية، ولذلك هو يلعب على وتر الجوار الجغرافي، من ناحية، ووتر الفشل في التجارب مع الشركاء الآخرين، من ناحية أخرى، في باب الاتفاقيات الاقتصادية، سواء كانت شراكات أو اتفاقيات تجارة حرّة، ولكن، في الوقت ذاته، فإنّ ما يعرضه لا يختلف عما يعرضه الشركاء الآخرون، لأنّ أيّ علاقة شراكة أو اتفاقية تجارة حرّة، في العلاقات الاقتصادية الدولية، هي علاقات براغماتية، وترتكز على الاستقطاب عندما لا تكون الأطراف متساوية، أيّ غياب مُعطى النديّة من ناحية المستوى الاقتصادي، والوضع الهيكلي (عجز أو فشل)، إضافة إلى أنّ الجانب التركي سيركّز، حتماً، على القطاعات التي تُشكّل نقاط قوّة لاقتصاده، والتي تكون قد فشلت في العلاقات مع الشركاء الآخرين. ولذلك، ذكر المسؤول التركي، في تصريحه المشار إليه، نجاحه في قطاع الصناعات التّحويلية عندما دخل في علاقات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وكأنّه يشير، ضمناً، إلى أنّ اقتصاده قوي في هذا القطاع ويمكنه، في حالة التوقيع معه على اتفاقية تجارة حرّة، تحويل ذلكم النجاح إلى بلداننا، وهي دعوة اعتدنا على سماعها، وتتضمّن تحويل التكنولوجيا، وتحاول الإيحاء بنسب إدماج عالية، والإيحاء بإمكانية تطوير قطاعات بعينها في اقتصادياتنا، ولكنّها، في النهاية، تكون دعوات فارغة من أيّ مضمون لأنّ الاستقطاب هو الوضع الحقيقي لأيّ علاقة في حالة فشل هيكلي وهشاشة، بالنسبة لاقتصاديات محدّدة، عند دخولها في مشاريع اتفاقيات شراكة أو تجارة حرّة مع اقتصاديات متطوّرة أو قوية.

في الختام، على بلداننا التروّي في الإصغاء إلى هذه الدّعوات، والتفكير، مليّاً، في الإصلاحات، وتقوية التبادلات البينيّة بدلاً من الدخول، مرّة بعد مرّة، في مغامرات اتفاقيات لا مناص من الإعلان، مسبقاً، أنّها فاشلة، بالنظر إلى التجارب السابقة، فمن الغباء الانتظار من تجربة فاشلة أن تكون ناجحة، الآن، إذا نفّذت بالأدوات ذاتها، وفي ذاتها الفاشلة أو العاجزة.

(أستاذ جامعي جزائري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **معن البياري** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads